

Adab Al-Rafidain

https://radab.mosuljournals.com



The philosophical roots of positivist theory
Rooting and clarifying

Abdulwahed Abdulhameed Jaber
Ph.D. Student /Department of Arabic language / College of Arts / University of Mosul

Ahmad Thanoon Younis
Asst.Prof./ Department of Arabic language / College of Arts / University of Mosul

Article Information

Article history:
Received December19, 2023
Reviewer December 31 .2023
Accepted January 07, 2024
Available Online September1, 2024

Keywords:
Philosophy
Language
Theory

Correspondence:
Abdulwahed Abdulhameed Jaber
abdulwahid.20arp194@student.uomosul.edu.iq

Abstract

The starting points of positivist theory appeared at the beginning of the Greek philosophical lesson, and its dimensions were formed in ancient Western and Arabic linguistic studies until it became a tributary of contemporary linguistic achievement. Linguistic Positivism connotation formed a major component of scientific investigations in the philosophical lesson, given the nature of research in the philosophical lesson based on understanding the reality of existents, which It is reached by means of nomenclature. They investigated language in order to understand existence as it should be, and therefore their discussions were characterized by theoretical depth and logical dimension at the same time. Therefore, in this research, we must provide an appropriate presentation to find out the roots of (positivistic theory) and its monopolization of the interests of philosophers, starting from Greek philosophy and passing through the philosophers. Muslims, then contemporary philosophy, showing the importance of the philosophical vision in determining the position and social contract on this symbolic system called (language).

DOI: 10.33899/adab.2024.145448.2043

الجذورُ الفلسفيّة للنظريّة الوضعيّة
تأصيل وبيان

عبد الواحد عبد الحميد جبر *　　**محمد ذنون يونس ****

المستخلص:

ظهرت منطلقات النظريّة الوضعيّة في بواكير الدرس الفلسفي اليوناني, وتشكّلت أبعادها في المباحث اللغوية الغربية والعربية القديمة حتى أضحت رافداً للمنجز اللغوي المعاصر, وقد شكّلت الدلالة اللفظيّة الوضعيّة مكوّناً رئيساً للمباحث العلميّة في الدرس الفلسفي, نظرا لطبيعة البحث في الدرس الفلسفي القائم على فهم حقيقة الموجودات والتي يوصل إليها بطريق المسمّيات, فبحثوا اللغة لأجل فهم الوجود كما ينبغي, ولذا اتّسمت مباحثهم التأصيليّة لعلم الوضع بالعمق النظري والبعد المنطقي في آنٍ واحد, ولذا يتوجّب علينا في هذا البحث أن نقدم عرضاً مناسباً للوقوف على جذور (النظريّة الوضعيّة) واستئثارها باهتمامات الفلاسفة انطلاقاً من الفلسفة اليونانية ومروراً بالفلاسفة المسلمين ثم الفلسفة المعاصرة, مبينين أهميّة الرؤية الفلسفيّة في تقرير المواضعة والعقد الاجتماعي على هذا النظام الرمزي المسمّى بـ (اللغة).

الكلمات المفتاحية: فلسفة، اللغة، نظرية.

توطئة:

*** طالب دكتوراه / قسم اللغة العربية / كلية الاداب / جامعة الموصل**
**** استاذ / قسم اللغة العربية / كلية الاداب / جامعة الموصل**

الحمد لله ربّ العالمين, والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين, وبعد:

فمن الطبيعي أن نجد جذور (النظرية الوضعية اللغويّة) في الدراسات الفلسفيّة؛ لأنّ الفلسفة تُعنى بالبحث عن حقائق الأشياء الموجودة, واللغةُ نظامٌ رمزيٌّ موجودٌ ضمن عرض (الكيف) الذي ينتمي الصوت إليه, ويشكّل الصوت مبحثاً فلسفيّاً يدرس وينظّر له, وما اللغة إلّا مجموعة أصوات تقوم بالمتكلّم[1], وتنجم عنها المعاني التي يريد الذّهنُ التعبير عن حاجياته بها, فهي تدخل في أدقّ العمليّات الذهنيّة, وتمارس فعلاً وتأثيراً في عقل المتكلّم والمخاطب, ومن الطبيعي أن لا يتجاوز الدرس الفلسفي هذه القضيّة اللغويّة المهمة في وجود الإنسان, التي تحقق ذاته المؤثّرة والمتأثّرة بهذا النظام الرمزي, كما أنّ العلاقة بين اللغة والفلسفة علاقة تبادل منفعي, إذ الفلسفة تمثّل التفكير الوجودي في حقائق الأشياء, واللغة شيء أساسي من تلك الأشياء, كما أنّ اللغة هي العنصر الحامل لتلك الأفكار المعبّرة عنها إلى العالم الخارجي, ومن دونها تصبح الفلسفة مجرّد تصوّرات ذهنيّة لا ينتفعُ منها في الوقائع الخارجيّة, كما أنّ اللغة بلا تأصيل ولا مرجعيّة فلسفيّة تمثّل جملةً من التراكمات المفتقدة للتنظيم الذاتي, وتبرزُ هذه الجذور في ما يأتي:

المبحث الأوَّل

الفلسفة اليونانيّة

إن أبرز شخصيتين عرفتا في الفلسفة عموماً, واليونانيّة تحديداً (أرسطو ت: 322 ق. م) و(أفلاطون ت: 347 ق. م) اللذان لهما تأثير واضح في تأصيل العلوم والمعارف الإنسانيّة, ومن تلك العلوم (اللغة) إذ بحثا فيما يتّصل بماهيّتها, وتقسيماتها عند محاولتهم دراسة حقيقة وجود الأشياء, ومعرفة صحّة إطلاق الأسماء على الموجودات, وهذه الصحّة تتطلب معرفة المطلق, وطبيعة الإطلاق, ووظيفته, وصور استعماله, وأوّل تلك القضايا اللغويّة التي بحثها الفلاسفة (أصل اللغة) في بحثهم (أصل الأسماء), فوقفوا على (واضع اللغة) والذي يسمّيه أفلاطون (المشرّع), والوقوف على واضع اللغة مطلبٌ رئيس في الدرس الفلسفي؛ لأنّ صحّة الإطلاق راجعةٌ لنوع المُطلِق, ولأجل ذلك يطرح أفلاطون في أصل نشأة اللغة رأيين:

- **الأول: التوقيف**, وهو أن يكون واضع اللغة (الآلهة), وإن صحّ هذا الحكم فإطلاق الأسماء على المسمّيات أمرٌ محتوم الصّحة, فيُنتقل من أجل معرفة الوجود إلى معرفة المسمّيات.

- **الثاني: التواضع والاصطلاح**, وهو أن يكون واضع اللغة (البشر الحكماء) الأندر وجوداً بين الماهرين, وهم متفاوتون في المهارة والوقوف على حقائق الموجودات وصحّة الإطلاق, وهم خيار أفلاطون[(2)], يقول: "الواضعون الأوائل للأسماء يجب أن يكونوا بالتأكيد أشخاصاً مرموقين, لقد كانوا فلاسفةً ولديهم الكثير ليقولوه"[(3)], ونلحظ القول بهاتين النظريّتين في نشأة اللغة عند الهنود أيضاً, ويصرّح الدكتور أحمد مختار عمر (ت: 1424ه) أنّ الهنود لم يستطيعوا فكّ الارتباط المتداخل والمعضلة المنطقيّة, التي واجهت أفلاطون في التوفيق بين التوقيف الأولي الأساسي للغة, وبين التواضع والاصطلاح البشري, وأنّهم فضّلوا القول بالتوقيف على القول بالتواضع والاصطلاح؛ لأنّ التواضع يتوقّف في نظرهم عند الإطلاق الأول المحتاج إلى قوة فوق القوة البشرية, تسمّى القوة الملهمة[(4)].

ثمّ يسبر الفلاسفة البحث عن كيفيّات إطلاق (المشرّع) لتلك التسميات, ومدى ملاءمتها للواقع الخارجي. وانطلاقاً من مبدأ (الصواب ونظريّة المثل) يستنتج أفلاطون أنّ من واجبات واضع اللغة "أن يعرف كيف يضع الاسم الحقيقي الطبيعي لكلّ شيء في أصوات ومقاطع, وأن يضع ويطلق كلَّ الأسماء في ضوء الاسم المثالي"[(5)], وليس من واجبات المشرّعين المختلفين للغات المختلفة استعمالُ الألفاظ عينها, ويشبّه أفلاطون واضعي اللغة بالحدادين الذين يصنعون آلاتهم من حديد مختلف, وكذلك واضعو اللغة, يضع كلّ منهم اللفظ المحاكي لمعناه وفق طبيعة تلك اللغة[(6)].

ويرجح أرسطو نظرية (التواضع والاصطلاح) على نظريّة (الدلالة الذاتيّة) للغة على معانيها عند إطلاق الأسماء على المسمّيات, إذ يقول في بيان أسباب اختلاف أنواع الحروف لاختلاف الأمم: "وكما أنّ الحروف المكتوبة, أعني: الخط, ليس هو واحداً بعينه لجميع الأمم, كذلك الألفاظ التي يعبّر بها عن المعاني ليست واحدةً بعينها عند جميع الأمم, ولذلك كانت دلالة هاتين بتواطؤ لا بالطبع"[(7)], وعلّة القول بالتواطؤ دون الطبع أنّ "الألفاظ التي ينطق بها الناس ليست دالّة بالطبع"[(8)], وهذا ما نجد صداه عند الفلاسفة المسلمين القائلين بالمواضعة دون الدلالة الذاتيّة والطبيعيّة للألفاظ.

ونقف في الدرس الفلسفي اليوناني على أقدم نظريتين في بيان العلاقة بين (الدال والمدلول) في أثناء عمليّة الإطلاق الأولى, وتتوزّع هاتان النظريّتان بين (الاعتباطيّة والمحاكاة), أمّا أرسطو فقد اختار القول باعتباطيّة العلاقة؛ لأنّه يرى أنْ "ليس من الأسماء

---

(2) ينظر: محاورة كراتيليوس, أفلاطون, ترجم المحاورة وقدم لها بدراسة تحليليّة: د. عزمي طه السيد أحمد, منشورات وزارة الثقافة-عمان-الأردن, د.ط, 1995م,: 41-42.
(3) المصدر نفسه: 125.
(4) ينظر: البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب, احمد مختار عمر, دار الثقافة, بيروت- لبنان, د.ط, 1972م,: 99, 104.
(5) المصدر نفسه: 103.
(6) ينظر: البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب: 103.
(7) تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة, ابن رشد, تحقيق وتعليق: د. محمد سليم سالم, دار الكتب- مصر, د. ط, 1978م,: 12.
(8) المصدر نفسه: 20.

اسمٌ بالطبع إلّا إذا صار دليلاً"[9], أي: صار استعمالُ ذلك اللفظ دليلاً على ذلك المعنى بالطبع الذي ولّده الاستعمال والتعاهد اللغوي, معنى ذلك أنّ أرسطو نظر إلى اللغة في وضعها واستعمالها, وأنّ الواضع الأوّل في عمليّة الإطلاق أو التخليق اللغوي الأوّل لم يكن ملزماً من ذات اللغة, ولا من خارجها بوضع لفظ محدَّد إزاء معنى معيّن, كما نظر إلى اللغة في مرحلة الشيوع والاستعمال وأثبت كون العلاقة بين اللفظ ومعناه الموضوع له طبعيّة بالنسبة للتالين للموقف اللغوي الأوّل.

ويفضّل أفلاطون اختيار (نظريّة المحاكاة) في بيان نوع العلاقة بين الاسم والمسمّى (الموضوع والموضوع له), وعلّة ذلك الاختيار أنّ إرجاع الأسماء إلى حقيقتها الأوّليّة لا يتحقق إلّا بنظريّة المحاكاة؛ لأنّ المشرّع البشري متفاوتٌ في الإدراك, والتفاوت مظنّة الخطأ في الإطلاق, والبحث الفلسفي يتطلّب الحقائق اليقينيّة دون الظنّيّة, ويرى "أنّ الأسماء ينبغي أن تطلق وفقاً لعمليّة طبيعيّة, وبآلة طبيعيّة, وليس على هوانا, وبهذه الطريقة دون غيرها سنطلق على الأشياء أسماءها الحقيقيّة"[10], وتنطلق (نظريّة المحاكاة) من الحروف؛ لأنّ الأسماء مكوّنة منها, وبالتالي فهي المعبّرة عن تلك المحاكاة بطبيعة أصواتها, ومدعاة القول بنظريّة المحاكاة أنّ "اللغة ستكون في أكمل حالاتها إذا أمكن أن تكون كلّ ألفاظها أو غالبيّتها العظمى موضوعة على أساس مبدأ المشابهة"[11], وأمّا ترك اختيار غيرها فلأنّ "اللغة ستكون أكثر نقصاً إذا كانت شروطُ وضعها غيرَ ذلك"[12], لكنّ هذه النظريّة وإن تبنّاها في بحثه اللغوي أوّلاً إلّا أنّه أقرّ بعجزها عن تفسير مجمل العلاقات بين (الموضوع والموضوع له), ففي حكمه على مدى مطابقتها للواقع اللغوي يقرر أفلاطون عجز هذه النظريّة عن الإجابة على جميع التساؤلات اللغويّة وسخافتها أيضاً, إلّا أنّه لم يقف على أفضلَ منها, يقول: "سوف يبدو سخيفاً في تصوّري أن تُجلّى الأشياء بواسطة المحاكاة بالحروف والمقاطع؛ ومع ذلك لا يمكن أن تكون غير ذلك"[13], ولذا فإنّ عجْز نظرية المحاكاة "عن تفسير جميع الأسماء في اللغة الواحدة, وعجزها عن تفسير اختلاف دلالات الحروف المتماثلة, واختلاف الأسماء في اللغات المختلفة؛ أوصله إلى القول بضرورة أن نفسح المجال أمام (نظريّة الاصطلاح) في تفسير كلّ الأسماء ودلالاتها بجانب نظريّة (المحاكاة الطبيعيّة), كما اضطر لهذا القول أيضاً؛ لتجنّب التعسّف والتكلّف في تفسير كلّ اسم أو لفظ في اللغة وفقا لها"[14].

ومن متصوّرات أفلاطون في ردّه اعتباطيّة العلاقة بين الدّال والمدلول (نسبيّةُ الإطلاق)، ومعنى ذلك صحّةُ إطلاق كلّ اسم على كل مسمّى, نحو إطلاق شخصٍ ما لفظ (إنسان) على (الحصان) ولفظ (حصان) على (الرجل)؛ فإنّ ذلك صحيحٌ – على وفق نظريّة التواضع- بالنسبة لذلك الشخص، وخطأٌ بالنسبة للآخرين, ولهذا يرفض نظريّة الاعتباط؛ لأنّها نسبية وفق هذا الاعتبار[15].

والقول باعتباطيّة العلاقة في إطلاق الأسماء على مسمّياتها رأيُ (هرموجينس) تلميذ أفلاطون ومحاوره في المحاورة المشهورة, التي يتحدّث فيها عن طبيعة العلاقة بين الاسم ومسمّاه: "كثيراً ما ناقشت هذه المسألة مع كراتيليوس وآخرين, ولم استطع أن أقنع نفسي بأنّه يوجد هناك أيّ مبدأ آخر للصواب في الأسماء غير الاصطلاح والاتفاق"[16], ويجيبه أفلاطون: "سأتجرأ بالقول بأنّك ربّما كنت على صواب يا هرموجينس"[17], فلا يقطع أفلاطون بالمحاكاة, ولا يرفض الاعتباطيّة التي لا تقوم على شيء سوى تواضع البشر على مبدأ الاختيار من غير إلزام كما تحمله نظريّة المحاكاة, وينتهي أفلاطون إلى تقرير عدم إمكان القطع بنظريّة دون أخرى[18].

وفي حديث الفلاسفة اليونانيين عن (الموضوع له) يذهب أفلاطون إلى أنّ الأسماء مجرّدةٌ من معانيها الموضوعة لها خارج الاستعمال في سياقٍ ما, والأسماء المفكّكة عنده لا تحملُ قضيّةً ذاتَ معنى, إذ المعاني تتشكّل في سياقاتها المختلفة, وهذا جوهر استعمال الأسماء والأفعال عنده, أمّا طريقة استعمالها فقضيّةٌ ثانويّة لا تدخل في اهتمام الفلاسفة, وانطلق البحث الفلسفي للغة من الحاجة إلى التعبير عن المحسوسات المدركة أولاً في سلسلة مترابطة, تتضمّن معنى مقصوداً متواضعاً عليه, ونرى امتدادات القول بالمواضعة عند أفلاطون في الحكم على صحّة التراكيب من عدمها, استناداً إلى الدلالة الموضوع إزاءها كلّ من الفعل والاسم, ومن هنا تشكّلت نظريّة أفلاطون التركيبيّة وهي "أنّ الألفاظ المنطوق بها تباعاً والدالة على شيء ما تتلاءم, وأمّا الألفاظ التي لا تشير إلى شيء ما؛ بتساوقها فهي لا تنسجم ولا تتلاءم"[19], وهذه النظريّة التركيبيّة للغة عند أفلاطون نشأت لتجنّب اعتقاد صحّة استعمال جنس من الألفاظ متساوقة دون جنس آخر, وتركيب نصٍ من الأفعال فقط لا يسمّى خطاباً, كما أنّ تركيبه من أسماء متواليّة أيضاً لا يعدّ

(9) منطق أرسطو, حققه وقدم له: عبدالرحمن بدوي, مطبعة دار الكتب المصريّة, القاهرة, د.ط, 1948, 1949, 1952م,: 60/1.
(10) محاورة كراتيليوس: 98.
(11) المصدر نفسه: 198.
(12) محاورة كراتيليوس: 198.
(13) المصدر نفسه: 178.
(14) المصدر نفسه: 59, مقدمة المحقق.
(15) ينظر: المصدر نفسه: 93.
(16) المصدر نفسه: 92.
(17) محاورة كراتيليوس: 93.
(18) ينظر: المصدر نفسه: 178, 183.
(19) السفسطائي, أفلاطون, تحقيق وتقديم: أوغست دييس، ترجمة: الأب فؤاد جرجي بربارة الهيئة العامة السوريّة للكتاب, دمشق, ط2, 2014م,: 177.

خطاباً, ويسوق لذلك مثال التوالي التركيبي الفعلي غير المفيد: (يركض يمشي يرقد), والتركيب الاسمي: (أسد ظبي حصان), والسبب في عدم كونها مفيدة؛ لأنّها "لا تقوم على عمل ولا على فقدان العمل, ولا على وجود موجودا ووجود لا موجود, قبل أن تمزج الأفعال بالأسماء, حينئذ تأتلف الألفاظ وينشأ الخطاب"[20], ونرى أنّ أفلاطون أوكل مهمة الانتاج اللغوي إلى اعتبارات الواضع الذي اشترط تآلف الجمل من صنفي التركيب الأساسيين في اللغة (الأسماء والأفعال), وأمّا دلالة الجمل من الأسماء فقط فمردّه اختلاف ألسنة الأمم, وتباين نظام تصويتاتها في التعبير عن الأفكار.

ويقرر أفلاطون على لسان سقراط (ت: 399 ق. م) أنّ "معرفة الأسماء جزء هامّ من المعرفة"[21], التي فسّرتها مباحثه وتساؤلاته بأنّها المعرفة الصادقة للوجود, ولذلك اختار أفلاطون القول بنظريّة المحاكاة؛ لأنّها تمثّل عنده الجواب المنطقي للاستشكالات التي تعترض الباحث عن حقيقة الوجود, فإنَّ كان اللفظ محاكاةً لما يطلق عليه كان الإطلاق صادقاً, ولأنّ الدرس الفلسفي انطلق عنده من الاسم إلى المسمّى كان الوقوف حتميّاً على الأسماء, وعلاقتها بما تُطلق عليه, ونوع تلك العلاقة, وملاءمتها لمسمّاها عموماً وخصوصاً ومطابقةً, إلّا أنّ هذه الطريقة كما بيّنا قاصرةٌ في تفسير الموجودات, ولأنّ معرفة محاكاة اللفظ لمعناه تستدعي معرفة حقيقة الموضوع له المحاكي للفظ, وهذا يستلزم الدور, ولذلك ارتأى أفلاطون في نهاية بحثه اللغوي أن تُدرس الموجودات من حيث هي, إلّا أنّ الوسيلة التي وقف عليها كانت اللغة وحسب, ولأجل هذا القصر كان القول بالتواضع والاصطلاح مدعاةً للحديث عن الواضع؛ لأنّ الوضع فرع تصوّر الواضع, والألفاظ الموضوعة تعكس تصوّرات الواضع لحقائق الموجودات, كما أنّها تنقل للاحقين هذا التصوّر, وبالتالي تساهم في انتظام النسق الدلالي في النظرة إلى الموضوع والموضوع له.

ويقسّم أرسطو المعنى إلى: كليّ وجزئي, وذلك باعتبار صحّةِ حمله على كثيرين في الكلي, وامتناع حملها على كثيرين في الجزئي, وتمثيلهما لفظا (إنسان, وزيد), أمّا الإنسان فإنّه موضوع لكليّ, وأمّا (زيد) فموضوع للجزئيّ المشخّص, وهذا تقرير لأنواع الموضوع له وجهة الاعتبار عند الإطلاق والتقسيم والاستعمال[22].

كما نلحظ عند أرسطو البحث في المعاني من حيث الاستعمال الحقيقي والمجازي, إذ عرّف الكلمات المجازيّة بأنّها: "التي نقلت من الاستعمال الحقيقي, وكان هذا النقل من الجنس إلى النوع أو من النوع إلى الجنس, أو من النوع إلى النوع, أو بطريق القياس"[23], وفيه يحدد أرسطو إمكانية الخروج عن الوضع التحقيقي باستعمال إحدى أدوات القياس المناسبة التي تربط بين المعاني الأوليّة والثانويّة, وعن الدواعي إلى الخروج عن الوضع التحقيقي إلى التأويلي يرى أرسطو أنّ كثيراً من المقاصد الكلاميّة لا نتوصل إليها من ظاهر الألفاظ لإيحائها بالتناقض, فنلجأ إلى الفهم المجازي لها؛ لعلّة أنّ ذلك التعديل لمعاني الكلمات "يرفع اللغة فوق مستوى الابتذال والمصطلح العامّي"[24].

نلحظ مما تقدّم أنّ البحث الفلسفي في المجال اللغوي ارتكز على بيان نوع العلاقة بين الدال والمدلول, والبحث عن الانتظام اللغوي وفق نظريّة التواضع والاتفاق, إلا أنّ البحث في العلاقة بين الدوال هي المسألة الأكثر دواماً في المباحث الفلسفيّة, وتندرج ضمنها المباحث اللغويّة الأخرى[25].

المبحث الثاني

الفلسفة الإسلامية

إنّ الحاجة إلى اللغة تنشأ أولاً من الحاجة إلى التواصل بأخصّ الأساليب وأخفِّها على النفس, والإنسان عمد إلى اللغة استغناءً بها عن إحضار مسمّياتها, فركّب من التصويتات المحدودة ألفاظاً غير محدودة تعبّر عمّا في ضمائرهم, وقد أحسن الفلاسفة المسلمون وعلماء العقليّات منهم بضرورة التوقّف عند اللغة ومباحثها, وأدلوا دلوهم في مباحث تعدّ ذات قيمة كبرى في تأصيل هذه المقولة المهمة وبيان وضعها وعلاقاتها بما تدلّ عليه من معان, ورأوا أنّ هذه التصويتات تنشأ بفعل الاتفاق المترابط زمنيّاً, ويحدث التواضع والاتفاق "ممن اتفق من أهل ذلك البلد, إلى أن يُحدث من يدبر أمرهم, ويضع بالأحداث ما يحتاجون إليه من التصويتات للأمور البقيّة التي لم تتفق لها عندهم تصويتات دالة عليها, فيكون هو واضع لسان تلك الأمة, فلا يزال منذ أول ذلك يدبّر أمرهم إلى أن توضع الألفاظ لكل ما يحتاجون إليه في ضروريّة أمرهم"[26], وربط الفارابي (ت: 339 ه) صناعة اللسان بالوضع في قوله: "وصناعة علم اللسان إنّما تشتمل على الألفاظ التي هي في الوضع الأوّل دالّة على تلك المعاني بأعيانها"[27], ويذهب إلى أبعد من ذلك في تقريره

---

(20) المصدر نفسه: 178-179.

(21) محاورة كراتيليوس: 92.

(22) ينظر: منطق أرسطو: 66.

(23) كتاب الشعر, أرسطاليس, ترجمة: إحسان عبّاس, دار الفكر العربي, القاهرة, د.ط, 1942م,: 81.

(24) المصدر نفسه: 85.

(25) ينظر: أعلام الفكر اللغوي التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير, روي هاريس وتولبت جي تيلر, ترجمة: د. أحمد شاكر الكلابي, دار الكتاب الجديد المتحدة-طرابلس-ليبيا, ط1, 2004م,: 16-17.

(26) كتاب الحروف, أبو نصر الفارابي, حققه وقدّم له وعلّق عليه: محسن مهدي, دار المشرق, بيروت- لبنان, ط2, 1990م,: 138.

(27) المصدر نفسه: 148.

تواضع اللغة, ليجعل وضع اللغات من مبادئ تمايز الأمم, قال: "والأمة تتميّز عن الأمّة بشيئين طبيعيّين: بالخِلَق الطبيعيّة والشيم الطبيعيّة, وبشيء ثالث وضعيّ له مدخل ما في الأشياء من الطبيعيّة وهو اللسان, أعني: اللغة التي بها تكون العبارة"[28].

وفي بيان أصل نشأة اللغة اختار الفارابي القول بنظريّة (التواضع والاصطلاح)؛ إذ يرى أنّ "دلالة الألفاظ على المعقولات التي في النفس باصطلاح ووضع وشريعة...يعني أنّ الألفاظ تشرّعها الأمم وتضعها, كما تشرّع الشرائع في الأفعال وغيرها"[29], وفي ذلك إشارة إلى أنواع الوضع وجهته, وتصريح بحقيقة الواضع البشري, وكان القول بالتواضع رأي فيلسوف الأندلس ابن باجة (ت:533ه), ففي حديثه عن إطلاقات الأسماء على مسمّياتها يرى أنّ تلك الإطلاقات تقوم على مبدأ التواطؤ والتواضع[30].

ولابن سينا (ت: 427 ه) مقالٌ تناول فيه قضيّة (التواضع) بعيداً عن تفسير نشأة اللغة, ونصّه: "وسواء كان اللفظ أمراً ملهماً وموحى به عُلّمه من عند الله تعالى معلّم أول, أو كان الطبع قد انبعث في تخصيص معنى بصوت هو أليق به, كما سُمّيت القطا قطا بصوتها, أو كان قوم اجتمعوا فاصطلحوا اصطلاحاً, أو كان شيء من هذا قد سبق فاستحال يسيراً يسيراً إلى غيره من حيث لم يشعر به, أو كان بعض الألفاظ حصل على جهة والبعض الآخر على جهة أخرى, فإنّها إنّما تدلّ بالتواطؤ, أعني أنّه ليس يلزم أحداً من الناس أن يجعل لفظاً من الألفاظ موقوفاً على معنىً من المعاني ولا طبيعة الناس تحملهم عليه, بل قد واطأ تاليهم أولهم على ذلك وسالمه عليه"[31], وهنا نلحظ قضيّةً مهمة في كلام ابن سينا, وهي فصله الحديث في (نشأة اللغة) عن قضيّة (المواضعة), وأنّه لا ترابط بينهما في البحث العلمي؛ لأنّ التواضع أمر مقرر وثابت؛ سواء كانت اللغة في أصلها إلهاماً أو اصطلاحاً أو تطوراً اجتماعيّاً, وقد تقدّم ربط اليونانيين بين نشأة اللغة وقضيّة التواضع بالرجوع إلى أصل اللغة, لكنّ ابن سينا يفصل بينهما, وبذلك يكون قد حقق للنظريّة الوضعيّة استقلاليّتها عن قضيّة (نشأة اللغة), فإنّ البحث في نظريّة التواضع لا يعني نقاش أمر تخميني؛ لعدم علاقة للنظريّة الوضعيّة بنشأة اللغة, علاقة لها بنشأة اللغة, فالوضع حقيقة علميّة موجودةٌ قابلة لتحديد أركانها وأقسامها, ولا يمكن بحال إنكار وجود تواضع على استعمال رموز معيّنة بحجة أنّه بحث في نشأة اللغة وبحث في الغيبيّات القابلة للنقاش والجدل, وهذا الفصل بين (النظريّة الوضعيّة) و(نشأة اللغة) من إنجازات الفلسفة الإسلامية عند ابن سينا؛ لأنّه يعطي موضوعنا استقلاليّة عن (نشأة اللغة), وتكون النظريّة الوضعيّة ظاهرة واقعيّة ملموسة, لا ميتافيزيقيّة.

ويقسّم الرازي (ت:606ه) الآراء المقولة في نشأة اللغة إلى: عقليّة ونقليّة, وتتجلّى النقليّة في النظريّة التوقيفيّة (الإلهام), التي يُنسب فيها وضع اللغة إلى (الله تعالى) ومبناه تفسير قوله تعالى ﭐﱁ ﱂ ﱃ [البقرة: 31], وترتبط العقلية بنظريّة (التواضع والاصطلاح)؛ لأنّ وضع اللفظ لمعنى لا يتمّ إلّا باللفظ, ونلحظ هذا الرأي في تعريفه الكلمة بأنّها: "اللفظة المفردة الدالّة بالاصطلاح على معنى"[32], وهذا الاصطلاح دعاه إلى إيراد الحديث عن النظريّة الذاتيّة لدلالات الألفاظ في معرض النقض والردّ على القائلين بها, يقول: "دلالة الألفاظ على مدلولاتها ليست ذاتيّة حقيقيّة, خلافاً لعبّادٍ لنا؛ لأنّها تتغيّر باختلاف الأمكنة والأزمنة, والذاتيّات لا تكون كذلك"[33], ولأنّ "الاسم إنّما يصير اسماً للمسمّى بواسطة الوضع والاصطلاح"[34], ويوافقه في مذهبه ابن خلدون (ت: 808 ه) الذي يرى أنّ "اللغات كلّها ملكات شبيهة بالصناعة, إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني, وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة, وليس ذلك بالنظر إلى المفردات, وإنّما هو بالنظر إلى التراكيب"[35], فهي عملية اكتساب وتعلّم تحتاج إلى دربة وتكرار لتتحول من الحاليّة إلى الرسوخ.

وفي الحديث عن (الصور) الموضوع بإزائها المعنى يقيم الرازي الدليل على وضع الألفاظ بإزاء (الصور الذهنية) قائلا: "للألفاظ دلالاتٌ على ما في الأذهان لا على ما في الأعيان, ولهذا السبب يقال: الألفاظ تدلُّ على المعاني؛ لأنّ المعاني هي التي عناها العاني, وهي أمور ذهنيّة...فاختلاف الأسماء عند اختلاف التصورات الذهنيّة يدلّ على أنّ مدلول الألفاظ هو الصور ذهنيّة لا الأعيان الخارجيّة"[36], وللتعبير عن الأفكار لا بدّ من وجود شيء يمكن التفكير فيه, صورة خارجيّة أو ذهنيّة, وهذا الشيء موضوع بإزائه اسم يعرف به, بحيث إذا أُطلق هذا الاسم على هذا المسمّى كانت القضية صادقةً ومطابقةً للعالم الواقعي, ويفترض معرفةً مسبقة بالوضع, أي: أن يكون المستعمل عارفاً بوضع الاسم المعيّن بازاء المسمّى, والمعاني واحدة في أذهان الجميع لثبوت صورتها, وإنّ اختلاف الألفاظ الدالّة عليه راجعٌ إلى اختلاف طبائع الامم وثقافاتها, وهذه المعاني ليست واحدة في ذاتها بل متفاوتة في العموم

---

(28) كتاب السياسة المدنية الملقّب بمبادئ الموجودات, الفارابي, حققه وقدّم له وعلّق عليه: د. فوزي متري نجّار, المطبعة الكاثوليكيّة, بيروت, د.ط, د.ت,: 70.

(29) المنطقيات, الفارابي, تحقيق: محمد تقي دانش, إشراف: السيد محمود المرعشي, د.ط, د.ت. مج: 2/ 11.

(30) ينظر: رسائل فلسفية للكندي والفارابي وابن باجة وابن عدي, حققها وقدم لها: د. عبدالرحمن بدوي, دار الأندلس, بيروت-لبنان, د.ط,: 139.

(31) الشفاء –المنطق- العبارة, ابن سينا, تحقيق: محمود الخضيري, دار الكتاب العربي, القاهرة, د.ط, د.ت,: 3.

(32) مفاتيح الغيب, أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري, دار إحياء التراث العربي, بيروت, ط3, 1420ه,: 36/1.

(33) المصدر نفسه: 36/1.

(34) المصدر نفسه: 194/14.

(35) مقدمة ابن خلدون, ولي الدين عبدالرحمن بن محمد ابن خلدون, حقق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: عبدالله محمد الدرويش, دار يعرب, دمشق, ط1, 2004م,: 2/ 378.

(36) مفاتيح الغيب: 37/1.

والخصوص, ولذلك كانت الألفاظ الدالة عليها متفاوتةً أيضاً, وكانت الألفاظ بعضها "دالةً على أجناس وأنواع وبالجملة الكليّات, ومنها دالّةٌ على الأعيان والأشخاص"[37].

ويبحث الفارابي اللغةَ تحت عنوان (علم اللسان), ويقسّمه إلى قسمين أبرز فيهما نظرته إلى اللفظ الموضوع لمعنى مجرّد, وحفظه بحفظ ما يدلّ عليه, ومعرفة القوانين الحاكمة لتلك الألفاظ بعد تركيبها, وهي القوانين الموضوعة بالوضع النوعي, التي يسمّيها (كليّة) تنحصر تحتها الاستعمالات التي ترجع إلى ذلك القانون, وبه يمتحن الكلام ويُعرف الخطأ من الصواب, كما نظر إلى اللفظ باعتبار معناه الموضوع له, وبهذا الاعتبار الوضعي انقسمت الألفاظ إلى: مفردة ومركّبة, "فالمفردة منها ما يدلّ على ألقاب أعيان, مثل: زيد وعمرو, ومنها ما يدلّ على أجناس الأشياء وأنواعها, مثل: الإنسان, والفرس, والحيوان, والبياض, والسواد"[38].

يقوم الدرس الفلسفي الإسلامي في بيان الموضوع له جزئيّاً وكلّيّاً على فهم ماهيّة (الموضوع والمحمول) في التعبير عن الموجودات الكونيّة, لذا يمكن القول إنّ الدرس اللغوي لم يكن غايةً في ذاته عند الفلاسفة, وإنّما الوسيلة الموصلة إلى إدراك حقائق الأمور, ولا سبيل للوصول إلى تلك الحقائق إلا عن طريق اللغة, ولمّا كانت الحال هذه كانت اللغة خاضعةً لتصوّراتهم الفلسفيّة في تقسيمهم الأشياء, ولمّا تقرر لديهم مفهوم (الجزئي والكليّ) وتقسيمهم الموجودات الذهنيّة إلى هذين القسمين كانت الألفاظ الموضوعة بإزائهما تدلّ عليهما فامتنع أن يكون الجزئي الحقيقي محمولا على كلّيّه, في حين حُمل الذاتي الجزء على الماهيّة, بمعنى أنّ الجزئي لا يدلّ على تمام الماهية ولذلك لا يكون محمولاً لها قضيةً, وأمّا الكلّي الجزء فلأنّه يدل على جزء الماهيّة يكون محمولاً للماهية حال كونها موضوعاً[39], وهكذا انقسمت الأسماء إلى مدلولات جزئيّة وكليّة معبّرة عمّا يدور في الذهن من معان كذلك.

إنّ الفلاسفة في بحثهم الفلسفي عن تغيّر الموجودات وتعاقب الأعراض عليها مع بقاء الجوهر؛ تعرّضوا للتغيّرات الطارئة على المفاهيم اللغويّة, مع لزومها بعض أصولها, يقول الفارابي: "وكما أنّ في المعاني معاني تبقى واحدة بعينها تتبدل عليها أعراض تتعاقب عليها؛ كذلك تُجعل في الألفاظ حروف راتبة وحروف كأنّها أعراض متبدّلة على لفظ واحد بعينه, كلّ حرف يتبدّل لعرض يتبدّل"[40].

ولمّا كانت الألفاظ تعبيراً عن المعاني في النفس كانت ملزمة بالتشكّل بالهيأة المعبّرة عن تلك المعاني من حيث الإفراد والتركيب, والكليّة والجزئيّة والذاتيّة والعرضيّة, ومع تقدّم الدرس اللغوي برؤيته الفلسفيّة يميل ابن خلدون إلى التماهي في خصوصيّات الألسنة, ليجترح أوجه التباينات بينها من منظور فلسفتها التكوينيّة ليصل إلى نتيجة ذات بعدين: بعد لساني مشترك, وبعد لساني تؤطّره اللغة, وهو أنّ اللغات متباينةٌ في التعبير عن المعاني, والمعاني التي يعبّر عنها في جميع الألسن "أكثر ما يدلّ عليها بألفاظ تخصّ الوضع, وأمّا في اللسان العربي فإنّما يدلّ عليها بأحوال وكيفيّات, في تراكيب ألفاظها وتأليفها"[41], وهذه النظرة لطبيعة الألسن وفلسفتها في التعبير عن معانيها تؤكّد إدراك ابن خلدون لتلك الطبيعة التخليقيّة للألسن, وضروريّة تفاوتها في التعبير عن المعاني المقصودة؛ ضرورةَ اختلاف العقل البشري في التواضع على التعبير عن احتياجاته التواصليّة.

نظر الفلاسفة الإسلاميّون في مباحث الألفاظ إلى المعاني الموضوعة لها, ومن هنا نعلم مبدأ القسمة للكلمة إلى (اسم وفعل وحرف), وهي دلالتها على معنى في نفسها من عدمها, أمّا الاسم وجزء الفعل فدالّان على معنى مستقل؛ لأنّهما موضوعان للتعبير عن ذات أو حدث, وأمّا الحرف فغير دالّ على معنى مستقل؛ لأنّه لم يوضع لذاته؛ بل لأجل أن يوصل به بين ذات وحدث, ويطلق ابن سينا على الاسم والفعل وصف (القول التام), ويعرّف هذا المصطلح بأنّه: "الذي كلّ جزء منه لفظ تام الدلالة"[42], ومعرفة الدلالة منوطةٌ بمعرفة المعنى الموضوع بإزائه اللفظ, وأمّا ما تركّب من أداة وذات, فيسمّيه (القول الناقص) لأنّ "أحد الجزأين أداة لا يتم مفهومها إلّا بقرينة"[43], وهو الحرف, وهذه المفاهيم التي تحملها أقسام الكلمة منوطةٌ بإرادة المتكلّم بها, وهذه الإرادة متوقّفة على العلْم بوضع تلك الألفاظ "لأنّ دلالة اللفظ لمّا كانت وضعيّةً كانت متعلّقةً بإرادة المتلفّظ الجارية على قانون الوضع"[44], ومعرفة أقسام الكلام مهمة للوقوف على مكوّنات البنى التركيبيّة للجمل المراد فهمها.

كما بحث الفلاسفة المسلمون مبدأي (الوضع والاستعمال) إذ بعد أن يوضع اللفظ بإزاء معناه ويصبح بفعل الاستعمال دالّاً على تلك المعاني جوّزوا الانتقال من ذلك المعنى إلى معنى آخر, لكن من دون أن يكون الثاني راتباً في الدلالة كما الأول[45], فتقرر في الدرس الفلسفي أنّ للغة وضعاً أصليّاً, واستعمالاً قد يطابقه أو يخرجُ عنه.

المبحث الثالث

---

(37) كتاب الحروف: 139.
(38) إحصاء العلوم, الفارابي, تصحيح وتصدير: عثمان محمد أمين, مطبعة السعادة د.ط, 1931م,: 5.
(39) ينظر: شرح الإشارات والتنبيهات, نصير الدين الطوسي, تحقيق: د. سليمان دنيا, دار المعارف, القاهرة, ط3, د.ت, القسم الأول, : 151-152, وهو مطبوع بهامش كتاب الإشارات والتنبيهات.
(40) كتاب الحروف: 139-140.
(41) مقدمة ابن خلدون: 379/2.
(42) الإشارات والتنبيهات, أبو علي ابن سينا, تحقيق: د. سليمان دنيا, دار المعارف- القاهرة, ط3, د.ت. القسم الأول,: 143.
(43) المصدر نفسه: 143.
(44) المصدر نفسه: 144.
(45) ينظر: كتاب الحروف: 141.

الفلسفة الغربيّة

انتقلت الفلسفة عند دراسة اللغة من محاولة الكشف عن أصل الوجود والتعبير عن حقائق الماهيّات إلى غاية أخرى أكثرَ تجريداً, واصطبغت الدراسات اللغوية الفلسفيّة ببحثها عن مكوّنات اللغة وأنظمة تراكيبها, ونوع قواعدها بغية الوصول إلى قواعد اللغة الكليّة لبلوغ الغاية الأسمى وهي (عالميّة الفكر البشري), ولأنّ اللغة أداة التفكير والمعبّرة عن الأذهان ارتأى الفلاسفة اللغويّون الانتقال بالبحث اللغوي من مراحل وضعه الأولى ومعرفة أنظمته إلى محاولة اختزال الشاذّ والزائد من مجموع أنظمة اللغات, واختزال بعض التراكيب وطرائق التعبير, وإضافة أدوات تواصليّة أخرى, وهي بلا شك فكرة تتسم بالصعوبة البالغة, إلّا أنّها ممكنة, لكن على الأقل, ليس في عصرٍ لغويٍّ واحد؛ بل تحتاج إلى جهود مؤسساتيّة متضافرة, ولو أُتيح لهذا المشروع اللغوي العالمي إبصار النور لكان طفرةً في تاريخ الفكر الإنساني ودفعةً باتّجاه الاختزال اللغوي والألسني, ومن ثم إعادة العالم إلى المربع الأول قبل افتراق الألسن.

وإذا ما أجلنا النظر في التراث الفلسفي الغربي عند أوغسطين (ت: 430 م) وأديودات في (المحاورة) التي أقاماها عن الغاية من وجود اللغة نجد أنّ أوغسطين يستثنيها من بين كلّ الموجودات في دلالتها على نفسها دون الحاجة إلى علامة أخرى, ولكنّ اللغة لمّا كانت علامةً على ذاتها وعلى غيرها كانت محتاجةً إلى التعليم, وهذا التعليم يقوم على الاصطلاح بين المتواصلين لتحديد المسمّيات ومعرفة أسمائها(46) وهكذا تمظهر الاهتمام الفلسفي الغربي بالوضع والمواضعة؛ لأنّ اللغة لمّا كانت أسلوب حياة جماعيّة؛ اقتضت موضوعاتها أن تكون موضوعةً بصورة جماعيّة يتعارفها أبناء اللغة الواحدة؛ لأنها "مثل غيرها تقوم على المواضعة"(47), وتبنّى هذه الميزة المميّزة الفيلسوف السويسري جان جاك راسو (ت: 1778 م) معتقداً أنّ البحث في أصل اللغة قد أكل عليه الدَّهر وشرب, لكنّ الوقوف عليه يمثّل محاولةً للوقوف على أصل وجود الإنسان, ومعرفة حلقات التفكير الأولى في العقل البشري, وسر تشكّل المؤسسات الإنسانيّة؛ لأنّ معرفة ذلك السرّ يكشف لنا عن كيفيّة تأثّر اللغات بطباع شعوبها وعاداتها في التعبير قواعدها وأصواتها(48).

في حين ارتأى49 بعضهم أنّ البحث في أصل (نشأة اللغة) ليس قضيّة علميّة, وإنّما مجرّد آراء اعتباريّة, وافتراضات تخمينيّة نتيجة للقراءة التاريخيّة أو الدينيّة لنشأة اللغة, ولذلك لم يترتب على البحث في أصل نشأتها ومديات اختلاف الرؤى فيها بالتناقض؛ بل هي إسهامات تتراصّ فيما بينها محاولة الوصول إلى الأصل الأوّل, ومعرفة كنه اللغات بالوقوف على المنبع الأوّل(50).

يُحدِّد الفلاسفة الواضعَ بشكل أكثر دقّة, فذهب فتغنشتاين (ت: 1951 م) إلى الاعتقاد بأنه لا يمكن بحال "الشخص واحد أن يمتثل للقاعدة؛ لأنّ القاعدة تتضمّن التكرار والانتظام, لأنّه لا وجود لانتظام أو لنظام دون إعادة"(51), وبشكل أكثر وضوحاً يحدّثنا الدكتور (جرجي زيدان) (ت: 1332ه) عن الواضع فيقول: "حين نقول إنّ اللغة مواضعة إنسانيّة نستبعد أن تكون اللغة من ابتكار فردٍ معيّن بإرادته واختياره, بنفس الطريقة التي نقول فيها إنّ قواعد لعبة الورق أو النرد من صنع فرد معيّن باختياره"(52), وهو بهذا يشير إلى مبدأ (الاتّفاق الجماعي) في وضع اللغة, فهي كما يعبّر عنها فتغنشتاين "تمثّل مجموع الألعاب اللغوية الممكنة مثلما تمثّل الرياضيات باعتبارها لغة مجموع التوافقيّات الممكنة, وكلّها تتضمّن التوافق البشري بدرجات متفاوتة, فاللعبة مؤسسة واللغة مؤسسة والقاعدة مؤسسة, وهذه المؤسسة لا تقوم إلّا بالاستعمال والتواضع الاجتماعي"(53), والقول بالمواضعة نصّ عليه في (الكتاب الأزرق): "ينبغي أن لا تنسوا أبداً أنّه ليس للألفاظ إلّا الدلالات التي أعطيتموها لها, وهذه المعاني وقع اكتسابها من تفسيراتنا"(54), وذلك في محاولة منه لإخضاع اللغة لمنطق الرياضيات طلبا للدقّة في التعبير عن الموجودات.

كما تطرّق البحث الفلسفي إلى مكونات اللغة وتقسيمها باعتبار الواضع لها إلى علامات ذات دلالات مستقلة, وعلامات تركيبيّة غير مستقلّة, أمّا المستقلة فهي (الأسماء والأفعال), وأمّا غير المستقلّة فهي (الحروف)؛ لأنّ معناها غير مستقلٍّ بالفهم, واعتبر

---

(46) ينظر: نماذج من الفلسفة المسيحيّة في العصر الوسيط –أوغسطين- أنسليم- توما الأكويني-, ترجمة وتقديم وتعليق: د. حسن حنفي حسنين, مكتبة الأنجلو المصرية, القاهرة, ط2, 1978م,: 83.

(47) تحقيقات فلسفيّة, لودفيك فتغنشتاين, ترجمة وتقديم وتعليق: د. عبدالرزّاق بنّور, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط1, 2007م,: 297.

(48) ينظر: محاولة في أصل اللغات, جان جاك راسو, تعريب: مُحَمَّد محجوب, مشروع النشر المشترك, بغداد, د.ط, د.ت,: 27, 98.

49 إثبات الأقوال في أصل نشأة اللغة متوقّفٌ على إدراك العقل لها؛ وهذه القضية لا يتوصّل عليها من خلال العقل لأنّ ذلك يستلزم الوقوف على أصل الخلقة الأولى ومعرفة كيفيّة نطقه بها, أو يتوقّف على النقل الموحى به إلى الأنبياء, وذلك غير حاصل, ولذا كانت الآراء فيه توقّعات ونظريّات مبنية على وفق رؤيّة اعتباريّة يعتبرها المتكلمون في هذه القضية, والحقيقة أنّ البحث وإن كان مقطوعا فيه- على الاقل في عصرنا- عدم الوصول إلى نتيجة قطعيّة, إلّا أنّ الوقوف على رأيٍ منها له أثره في الدلالات, فإن كانت اللغة موضوعة توقيفا فإنّ ذلك يعني ثبوت الدلالات وعدم القدرة البشرية على تغيير الدلالات, وإن كانت اللغة موضوعة تواضعا واصطلاحا اجتماعيا فإنّ ذلك يعني حيويّة اللغة وتفاعلها مع المحيط اللغوي الخاص بها.

(50) ينظر: فلسفة اللغة: سليفان أورو, وجاك ديشان, وجمال كولوغلي, ترجمة: د. بسام بركة, المنظمة العربية للترجمة, بيروت, ط1, 2012م,: 58.

(51) تحقيقات فلسفيّة: 51, مقدمة المحقق.

(52) في فلسفة اللغة, د. جرجي زيدان, دار النهظة العربية, بيروت, ط1, 2012م,: 83.

(53) تحقيقات فلسفيّة: 53.

(54) نقلا عن: تحقيقات فلسفيّة: 79.

الواضع تحقق معانيها عند تركيبها مع الألفاظ ذات الدلالات المستقلّة, كما فرقوا بين الأسماء الكليّة التي نعرّفها بأنّها (أسماء الأجناس), و(أسماء الأعلام) من حيث تشخّص المعنى وعمومه[55].

وقسّموا الأسماء من حيث الإطلاق إلى (خاصّة وعامّة), وفرقوا بينهما من حيث الموضوع له, والأسماء المستعملة للدلالة على مفهوم جزئي تسمّى (خاصّة) كـ (أسماء الأعلام), ويعرّفها كريبكه بأنّها: "الاسم الذي يطلق على شخص أو مدينة أو بلد أو ما شاكل"[56], وهذه المعاني التي تحملها الأسماء تبنّى كريبكه تسميتها بالأسماء ذوات "معيّنات صارمة"[57], أي: لا تحتمل في إطلاقها دلالاتٍ غيرِ المقصود المعيّن, ويفترض تساؤلاً حول أهميّة وجود (أسماء الأعلام) أساساً, ويجيب عليه بأنّ الغاية من وجود أسماء (الأعلام) في ممارساتنا اللغويّة "الإحالة إلى الأشخاص"[58].

هذا التساؤل يحمل في طيّاته إقراراً بوضع الأعلام الشخصيّة بالوضع الشخصي الخاصّ لموضوع له خاصّ, وأمّا الأسماء العامة التي تطلق على الأفكار العامة, التي تعرف بحيثيّة كون "نفس الاسم مقولاً على كثيرين حسب التلفظ به, وحسب المعنى المفهوم منه...كإنسان وفرس ومدينة"[59], فإنّهم يشترطون كونها دالّةً بالتواطؤ على ذلك المفهوم العام[60].

ويسمّي برتراند رسل (ت: 1970 م) الأسماء (اللغة الأوليّة), وهي المؤلّفة من "الكلمات التي لها معنىً وهي منفردة"[61], وأمّا الحرف فليس مما يعتمد عليه في بنية اللغة الأوليّة؛ لأنّه موضوع ليدل بواسطة غيره على معناه, وبالتالي لا يمثّل المقصديّة الأولى للواضع إلّا بكونه أداة ربط بين الاسم والفعل, وهذه الأسماء "لا يمكن تجزئتها إلى أجزاء –بتعريفها- وكذلك لا تكون هذه التجزئة ممكنة بالنسبة لأي علامة يتمّ لها معناها, وهي قائمةٌ وحدها مستقلّةٌ بذاتها"[62].

ويسمّي فتغنشتاين الأسماءَ الموضوعة بالوضع الكلّي بـ(القضايا الكلّيّة), والموضوعة بالوضع الجزئي بـ (القضايا الأوليّة), ولأنّ قسماً من اللغة موضوع بإزاء الموجودات الواقعيّة, فإنّ المتلقّي تواجهه إشكاليّة العموم في ألفاظ مثل (إنسان, وعدد), ومعالجة تلك الإشكالات المتعلّقة بالقضايا الكلّيّة "يعتمد بوضوح على فهمنا للقضايا الأوليّة"[63], وهو سبق منطقي بتوقّف معرفة الكل على معرفة الجزء؛ لأنّ: "تقديم القضايا الأوليّة أمر جوهري بالنسبة للأنواع الاخرى من القضايا"[64].

ووجدت مباحث (أقسام الكلمة) في الدرس الفلسفي مكاناً فسيحاً؛ لأنّه لمّا كانت الجواهر أشياءً تتشكّل منها قضايا ذات معنى, فقد يُتوهّم أنّ الحرف مثلا جوهر, وبالتالي فإنّه يشكّل شيئاً تقوم عليه بقيّة الأشياء فتنتج لنا قضيّة ذات معنى, وصرّح فتغنشتاين في الجواهر بعدم إمكان ذلك؛ لأنّ "الجوهر ما يوجد وجوداً مستقلّاً عن الوجود القائم"[65], والقائم على غيره في القسمة الكلاميّة هو الحرف, لكنّه داخل في تركيبة الموضوعات اللغوية على وفق محددات استعماله, وحول ما إذا كانت الألفاظ المستعملة في التعبير عن الأفكار تمثّل ماهيّة الحقيقة المعبّر عنها أو صورةً لها, يقول فتغنشتاين: " إننا نستخدم العلامة المدركة بالحواس التي تتألف منها القضية علامة صوتية أو مكتوبة, نستخدمها كما لو كانت ظلا يعكس ما يمكن أن يكون حادثاً من أمور الواقع...ولهذا فالقضيّة لا تحتوي على مشار معناها؛ بل إنّ كل ما تحتوي عليه هو قدرتها على التعبير عن ذلك المشار"[66], وبالتالي فإنّ أصغر ما تنحلّ إليه اللغة هو الاسم الذي يشير إلى معنى ما يدلّ عليه, وهذا الشي محدَّد لا يشترك معه فيه شيءٌ آخر "إذ إنّ كل اسم واحد يقابله شيءٌ واحد, والاسم الآخر يقابله شيء آخر, ثم ترتبط هذه الأسماء بعضها ببعض بحيث يجيء الكلّ بمثابة رسم واحد حي يمثّل الواقعة الذريّة"[67], ووجه الاقتصار على(الاسم) لتمثيله أصغر وحدة تنحلّ إليها اللغة وقائمة بذاتها, ولذلك استغنى في تحليله عن (الفعل والحرف) اللذين يحتاجان إلى ما يقوّمهما انطلاقا من منطقيّة (الذريّة) التي تقوم بذاتها.

تمثّل عمليّة إطلاق الألفاظ على المعاني تداعياً بين الموضوع والموضوع له, إلّا أنّ هذا التداعي وفق أرجح الآراء اللغوية لا ينمّ عن صلة ذاتيّة تربط اللفظ بالمعنى, وهذا التداعي الذهني ناب عن استحضار المسمّيات آن الإطلاق؛ "لأنّ الكلمة صارت مرتبطة بالشيء"[68] المشيرة إليه, ويشير (رسل) هنا إلى اللغة في مرحلتها (الوضعية) من عدم وجود صلة ذاتية تستدعي وضع اللفظ المخصوص بإزاء معنىً مخصوص, ومرحلة الاستقرار اللغوي وانتهاء عمليّة المواضعة وشيوع الاستعمال بالترابط بين الموضوع

---

(55) ينظر: البناء المنطقي للعالم والمسائل الزائفة في الفلسفة, رودولف كارناب, ترجمة وتقديم: يوسف تيبس, المنظمة العربية للترجمة, بيروت-لبنان, ط1, 2011م,: 168-170.
(56) التسميّة والضرورة, صول كريبكه, ترجم وقدم له: محمود يونس, الكتاب الجديد, ط1, 2017م,: 98.
(57) المصدر نفسه: 129.
(58) المصدر نفسه: 145.
(59) المنطق أو فنّ توجيه الفكر, أنطوان أرنولد, بيير نيكول, ترجمة: عبدالقادر قنيني, المركز الثقافي العربي, بيروت-لبنان, ط1, 2013م,: 63.
(60) ينظر: المصدر نفسه: 62-63.
(61) بحث في المعنى والصدق, برتراند رسل, ترجمة: د. حيدر حاج اسماعيل, المنظمة العربية للترجمة, بيروت-لبنان, ط1, 2013م,: 113.
(62) رسالة منطقية فلسفيّة, لودفيج فتجنشتين, ترجمة: د. عزمي إسلام, مراجعة وتقديم: زكي نجيب محمود, مكتبة الأنجلو المصريّة, القاهرة, د.ط, 1968م,: 75.
(63) المصدر نفسه: 102.
(64) رسالة منطقية فلسفية: 102.
(65) المصدر نفسه: 66.
(66) المصدر نفسه: 72.
(67) المصدر نفسه: 87.
(68) بحث في المعنى والصدق: 116.

والموضوع له, بحيث إذا أطلق لفظٌ ما فإنّ السّامع يستدعي في ذهنه حقيقة ذلك المسمّى دون الحاجة إلى رؤيته محسوساً, مكتفياً بالتواضع المسبق لعمليّة الخطاب, فيغدو الترابط اللغوي بين الموضوع والموضوع له طبيعيا بفعل التكرار دون العلاقة الذاتية.

وفي الحديث الفلسفي عن العلاقة بين (الموضوع والموضوع له) يرون أنّ القول بالمواضعة أدّى إلى القول باعتباطيّة العلاقة بين الدال والمدلول, بمعنى أنّ الألفاظ الموضوعة بإزاء المعاني "لا تتطابقُ بحالٍ من الأحوال مع الأشياء التي تشير إليها"[(69)], ويرى فتغنشتاين أنّ أغلب المشكلات الوجودية غير حقيقيّة وليست موجودةً في ذاتها؛ بل بالفهم الخاطئ للغة, وأنّ على الفيلسوف إعادةَ توضيح الأشياء, يقول: "إنّ الذي دعا إلى إثارة هذه المشكلات هو أنّ منطق لغتنا منطق يُساء فهمه"[(70)], ولأجل ألّا يساء فهمُ أفكارنا اختصر غاية الكتاب في قوله: "ما يمكن قولُه على الإطلاق يمكن قولُه بوضوح, وأمّا ما لا نستطيع أن نتحدَّث عنه, فلا بدّ أن نصمتَ عنه"[(71)], هذا المبدأ الفلسفي إن طُبّق حُكم على الأقوال بقطعيّة صحّتها, وهذه وظيفة اللغة في التعبّير عن الأفكار بشكلٍ واضح, إذ تشكّل الألفاظ مجموع قضايا يفكّر فيها الإنسان, وهذه القضايا هي الأفكار ذات المعاني التي تشير إلى الأشياء.

ويبحث كارناب (ت: 1970م) اعتباطيّة العلاقة بين (الدال والمدلول), ويرى أنّ "اللغات الطبيعيّة ليست لها قواعد عامة تسمح لنا باستنتاج دلالة الكلمة من صيغتها"[(72)], ويوكل أمر المفاهيم المتعلّقة بالألفاظ إلى المعاجم - التي هي وليدة الاستقراء - للاستعمال الفعلي للغة؛ لأنّ عمليّة "الربط بين العلامة والموضوع المدلول تتضمّن دائماً مكوّناً اتفاقيّاً"[(73)] وهو مفهوم نظريّة المواضعة والاتفاق.

وفي الحديث عن إمكانيّة استعمال اللفظ في معناه الموضوع له يقرر الفلاسفة أنّ "التعاريف الاسميّة لا يمكن جحدها, والطعن فيها؛ لأنّها قائمةٌ على التواضع, فلا نستطيع أن ننكر لشخص ما كونه أعطى للفظ - من حيث هو صوت مسموع - دلالةً معيّنة, وأخبر بكونه قد وضعها لهذا الصوت أو هذه الكلمة, ولا أن نجحد هذه الدلالة بعد أن نبهنا إليها"[(74)], وفي إشارة إلى اكتساب الألفاظ صفة الثبوت بعد شيوع الاستعمال, والطريقة التي يعرف بها اكتساب اللفظ مفهومَه توجب "تتبُّع الاستعمال ما أمكن ذلك, بحيث لا يعطى للفظ معانٍ بعيدة جداً عمّا وقع عليه التعارف والتواطؤ...وسبب ذكر هذه الملاحظة هو أنّ الناس كلما ربطوا فكرة بلفظ ما, صعُب عليهم أن ينفكّوا عنها"[(75)], والأصل في استعمال الألفاظ الاحتفاظ بمدلولاتها الوضعيّة, إلّا أنّهم في بحثهم تجنّب اللبس في فهم المعاني, ومحاولة تجريد اللغات من اللَّبس الحاصل في الألفاظ بفعل الاستعمال, ذهبوا إلى إمكانية الاستغناء عن المفاهيم المتعلّقة بها تلك الألفاظ, ومحاولة بعثها من جديد وفق مفاهيم لا تناسب زمن التواضع, ودعاهم هذا الاختيار إلى القول بمبدأ (اعتباطيّة) العلاقة بين الاسم والمسمّى, إذ يتيح هذا المبدأ إعادة توجيه الألفاظ لتدلَّ على مفاهيم جديدة[(76)], مع إقرارهم بصعوبة هذا الأمر إن لم يكن مستحيلاً تجاهل المعنى المتواضع عليه أوّلاً.

كما فرّقوا بين الدوالّ من حيث الوضع والاستعمال, ففي مرحلة الوضع لا تمثّل الألفاظ حقيقة المفاهيم, في حين تنعكس العلاقة تمثليّة لحقيقة الألفاظ من حيث الاستعمال, ولذلك اقترنت صحّة الاستعمال بمطابقة المعاني التداوليّة, بمعنى أنّ تلك الاستعمالات "فاسدة متى لم تعبر تعبيراً حقيقيّاً على الاستعمال, أي: إذا لم تربط الأصوات المنطوقة بنفس المعاني المتصلة بها عن طريق التداول المعتاد"[(77)].

كما تحدثوا عن المعاني الدائرة بين الوضع والاستعمال فنفوا التعارض بينها؛ لأنّ "استعمال اللفظة استعمالاً مجازياً لا يتضارب واستعمالها الأصلي"[(78)], إلّا أنّ الإقرار بصحّة الخروج أثبت أنّ للفظ أصلاً دلالياً, واستعمالاً مجازيّاً, وهو إقرارٌ بالوضع اللغوي للألفاظ, فإن اعترض المتكلّمَ لفظٌ ذو مدلولين فإنّ أحدهما, بلا شك, مدلولٌ أصليٌّ, والآخرَ مجازيٌّ, مما يعني أن للغة وضعين: تحقيقي وتأويلي[(79)], ويؤكد على وجود نوعين من الوضع (الأصلي والطارئ): "إنّ التأرجح في النحو بين المعايير والعوارض يوهم بوجود العوارض فقط دون المعايير"[(80)].

ويمكن القول بناءً على ما سبق إنّ البحث اللغوي في المظانّ الفلسفيّة ينمّ عن غايتين:

- الغاية الأولى: وهي التي سعى إليها (أرسطو وأفلاطون) ومن تابعهما في محاولة الوصول إلى معرفة حقيقة الوجود, التي يتوصّل إليها بمعرفة أسماء الموجودات وإدراك حقيقة إطلاقها, ولذلك بدأ أفلاطون محاورته مع كراتيليوس بإثارة الحديث عن وضع اللغات,

---

(69) معرفة اللغة: جورج يول, ترجمة: أ.د. محمود فرّاج عبدالحافظ, دار الوفاء, اسكندرية, د.ط, د.ت,: 35.

(70) رسالة منطقيّة فلسفية: 59.

(71) المصدر نفسه: 59.

(72) البناء المنطقي للعالم: 149.

(73) المصدر نفسه: 153.

(74) المنطق أو فن توجيه الفكر: 90.

(75) المنطق أو فن توجيه الفكر: 94.

(76) ينظر: المصدر نفسه: 89-91.

(77) المصدر نفسه: 97.

(78) تحقيقات فلسفيّة: 452.

(79) ينظر: تحقيقات فلسفية: 455.

(80) المصدر نفسه: 297.

واختار الأسماء دون الفعل والحرف للعلّة التي سبق ذكرها, وأول المطارحة اللغويّة الوضعية كانت البحث في العلاقة بين الدال والمدلول, وأنّها طبيعيّة أم اصطلاحيّة(81).

- الغاية الثانية: تمثّلت في المباحث اللغوية عند علماء الفلسفة المسلمين وعلماء الكلام, وهي أنّ معرفة نشأة اللغة, وعلاقة اللفظ بالمعنى, وماهيّة الواضع تجيب عن استفسارات كثيرة ترد عن تفسير آي القرآن العظيم, وكانت المباحث اللغوية في الدرس الفلسفي الإسلامي تمثّل خدمةً للكتاب الكريم, ومحاولةً الوصول إلى مراد الخالق سبحانه من عباده من خلال معرفة جهة الوضع, وعلاقة أركانه ببعضها, وإجمالاً نرى أنّ اختلاف الغاية في البحث اللغوي عند الفلاسفة ينتهي إلى مصبٍّ واحد, وهو الوصول إلى الإدراك الصحيح لما نريده من خلال ما نسمع وما نقول, وذلك الإدراك يجنّبنا الوقوع في مزالق الفهم الخاطئ الذي ينتج عنه اعتقاد خاطئ, وبالتالي تشتّتٌ معرفيٌّ لا يجمع شتاته إلّا الرجوع إلى أصل المشكل, ومحاولة تقعيد الأصول توضيحاً للمشكلات وإنارةً للعقل في تبصّر الحقيقة الكونية المرادة.

خاتمة البحث:

يمثّل الدرس الفلسفي منطلقا تأصيليّا للنظريّة الوضعيّة نظراً لطبيعة البحث المتوقّف على فهم مدلولات الألفاظ, إذ قبل أن يشرعوا في بيان مقاصد علومهم وقواعدهم لفهم الموجودات ومنها النصوص؛ بحثوا في الألفاظ الموصلة إلى الفهم الصحيح, المتوقّف بدوره على معرفة دلالات الألفاظ الوضعيّة وغيرها, وأنواعها من المطابقيّة وغيرها, ومعرفة معانيها (تحقيقاً وتأويلاً), وانطلقوا من (مبادئ اللغة) و(مباحث الألفاظ) وناقشوا نشأة اللغة وواضعها وموضوعها والموضوع له والوضع نفسه, وكثّفنا الإحالات إلى مواطن المباحث اللغويّة في بطون تلك التصانيف العلميّة بما يدل على تأثير النظرية الوضعيّة في هذه العلوم ومباحثها الإجرائيّة المختلفة.

المصادر والمراجع:

- إحصاء العلوم, الفارابي, تصحيح وتصدير: عثمان محمد أمين, مطبعة السعادة د.ط, 1931م.
- الإشارات والتنبيهات, أبو علي ابن سينا, تحقيق: د. سليمان دنيا, دار المعارف- القاهرة, ط3, د.ت. القسم الأول.
- أعلام الفكر اللغوي التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير, روي هاريس وتولبت جي تيلر, ترجمة: د. أحمد شاكر الكلابي, دار الكتاب الجديد المتحدة-طرابلس-ليبيا, ط1, 2004م.
- البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب, احمد مختار عمر, دار الثقافة, بيروت- لبنان, د.ط, 1972م.
- بحث في المعنى والصدق, برتراند رسل, ترجمة: د. حيدر حاج اسماعيل, المنظمة العربية للترجمة, بيروت-لبنان, ط1, 2013م.
- البناء المنطقي للعالم والمسائل الزائفة في الفلسفة, رودولف كارناب, ترجمة وتقديم: يوسف تيبس, المنظمة العربية للترجمة, بيروت-لبنان, ط1, 2011م.
- تحقيقات فلسفيّة, لودفيك فتغنشتاين, ترجمة وتقديم وتعليق: د. عبدالرزّاق بنّور, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط1, 2007م.
- التسميّة والضرورة, صول كريبكه, ترجم وقدم له: محمود يونس, الكتاب الجديد, ط1, 2017م.
- تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة, ابن رشد, تحقيق وتعليق: د. محمد سليم سالم, دار الكتب- مصر, د. ط, 1978م.
- رسالة منطقية فلسفيّة, لودفيج فتجنشتين, ترجمة: د. عزمي إسلام, مراجعة وتقديم: زكي نجيب محمود, مكتبة الأنجلو المصريّة, القاهرة, د.ط, 1968م.
- رسائل فلسفية للكندي والفارابي وابن باجة وابن عدي, حققها وقدم لها: د. عبدالرحمن بدوي, دار الأندلس, بيروت-لبنان, د.ط.
- السفسطائي, أفلاطون, تحقيق وتقديم: أوغست دييس, ترجمة: الأب فؤاد جرجي بربارة الهيئة العامة السوريّة للكتاب, دمشق, ط2, 2014م.
- شرح الإشارات والتنبيهات, نصير الدين الطوسي, تحقيق: د. سليمان دنيا, دار المعارف, القاهرة, ط3, د.ت.
- الشفاء –المنطق- العبارة, ابن سينا, تحقيق: محمود الخضيري, دار الكتاب العربي, القاهرة, د.ط, د.ت.
- فلسفة اللغة: سليفان أورو, وجاك ديشان, وجمال كولوغلي, ترجمة: د. بسام بركة, المنظمة العربية للترجمة, بيروت, ط1, 2012م.
- في فلسفة اللغة, د. جرجي زيدان, دار النهظة العربية, بيروت, ط1, 2012م.
- كتاب الحروف, أبو نصر الفارابي, حققه وقدّم له وعلّق عليه: محسن مهدي, دار المشرق, بيروت- لبنان, ط2, 1990م.
- كتاب السياسة المدنية الملقّب بمبادئ الموجودات, الفارابي, حققه وقدّم له وعلّق عليه: د. فوزي متري نجّار, المطبعة الكاثوليكيّة, بيروت, د.ط, د.ت.
- كتاب الشعر, أرسطاليس, ترجمة: إحسان عبّاس, دار الفكر العربي, القاهرة, د.ط, 1942م.
- محاورة كراتيليوس, أفلاطون, ترجم المحاورة وقدم لها بدراسة تحليليّة: د. عزمي طه السيد أحمد, منشورات وزارة الثقافة-عمان-الأردن, د.ط, 1995م.
- محاولة في أصل اللغات, جان جاك راسو, تعريب: محمد محجوب, مشروع النشر المشترك, بغداد, د.ط, د.ت.

(81) ينظر: محاورة كراتيليوس: 91.

– معرفة اللغة: جورج يول, ترجمة: أ.د. محمود فرّاج عبدالحافظ, دار الوفاء, اسكندرية, د.ط, د.ت.
– مفاتيح الغيب, أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري, دار إحياء التراث العربي, بيروت, ط3, 1420ه.
– مقدمة ابن خلدون, ولي الدين عبدالرحمن بن محمد ابن خلدون, حقق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: عبدالله محمد الدرويش, دار يعرب, دمشق, ط1, 2004م.
– منطق أرسطو, حققه وقدم له: عبدالرحمن بدوي, مطبعة دار الكتب المصريّة, القاهرة, د.ط, 1948, 1949, 1952م.
– المنطق أو فنّ توجيه الفكر, أنطوان أرنولد, بيير نيكول, ترجمة: عبدالقادر قنيني, المركز الثقافي العربي, بيروت-لبنان, ط1, 2013م.
– المنطقيات, الفارابي, تحقيق: محمد تقي دانش, إشراف: السيد محمود المرعشي, د.ط, د.ت.
– نماذج من الفلسفة المسيحيّة في العصر الوسيط –أوغسطين- أنسليم- توما الأكويني-, ترجمة وتقديم وتعليق: د. حسن حنفي حسنين, مكتبة الأنجلو المصرية, القاهرة, ط2, 1978م.

Sources and references:

-A Logical-Philosophical Treatise, Ludwig Wittgenstein, translated by: Dr. Azmi Islam, reviewed and presented by: Zaki Naguib Mahmoud, Anglo-Egyptian Library, Cairo, D., 1968 AD.
-An Attempt at the Origin of Languages, Jean-Jacques Raso, Arabization: Muhammad Mahjoub, Joint Publishing Project, Baghdad, D. I., D. T.
-An Inquiry into Meaning and Truth, Bertrand Russell, translated by: Dr. Haider Haj Ismail, Arab Organization for Translation, Beirut-Lebanon, 1st edition, 2013 AD.
-Aristotle’s Logic, edited and presented by: Abd al-Rahman Badawi, Dar al-Kutub al-Misriyah Press, Cairo, ed., 1948, 1949, 1952 AD.
-Dialogue between Cratylus and Plato. He translated the dialogue and presented it with an analytical study: Dr. Azmi Taha Al-Sayyid Ahmed, Publications of the Ministry of Culture - Amman - Jordan, D. I., 1995 AD.
-Explanation of Signs and Warnings, Nasir al-Din al-Tusi, edited by: Dr. Suleiman Donia, Dar Al-Maaref, Cairo, 3rd edition, D. T.
-Figures of linguistic thought in the Western tradition from Socrates to Saussure, Roy Harris and Tulbat J. Taylor, translated by: Dr. Ahmed Shaker Al-Kalabi, New United Book House - Tripoli - Libya, 1st edition, 2004 AD.
-Healing - Logic - The Expression, Ibn Sina, edited by: Mahmoud Al-Khudairi, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Cairo, D.T., D.T.
-In the philosophy of language, Dr. Jurji Zidan, Dar Al Nahda Al Arabiya, Beirut, 1st edition, 2012 AD.
-Introduction to Ibn Khaldun, Wali al-Din Abd al-Rahman bin Muhammad Ibn Khaldun, verified his texts, compiled his hadiths, and commented on them: Abdullah Muhammad al-Darwish, Dar Ya’rab, Damascus, 1st edition, 2004 AD.
-Keys to the Unseen, Abu Abdullah Muhammad bin Omar bin Al-Hasan bin Al-Hussein Al-Taymi Al-Razi, nicknamed Fakhr Al-Din Al-Razi, the Khatib Al-Ray, Dar Ihya Al-Arabi Heritage, Beirut, 3rd edition, 1420 AH.
-Knowledge of the language: George Yule, translated by: Prof. Dr. Mahmoud Farrag Abdel Hafez, Dar Al-Wafa, Alexandria, D.T., D.T.
-Linguistic research among Indians and its impact on Arab linguists, Ahmed Mukhtar Omar, House of Culture, Beirut - Lebanon, D., 1972 AD.
-Logic or the art of directing thought, Antoine Arnold, Pierre Nicole, translated by: Abdel Qader Qanini, Arab Cultural Center, Beirut-Lebanon, 1st edition, 2013 AD.
-Logic, Al-Farabi, investigated by: Muhammad Taqi Danish, supervised by: Mr. Mahmoud Al-Marashi, D.I., D.T.
-Models of Christian philosophy in the Middle Ages - Augustine - Anselm - Thomas Aquinas - translation, presentation and commentary: Dr. Hassan Hanafi Hassanein, Anglo-Egyptian Library, Cairo, 2nd edition, 1978 AD.
-Naming and Necessity, Saul Kripke, translated and presented by: Mahmoud Yunus, The New Book, 1st edition, 2017 AD.

-Philosophical Investigations, Ludwig Wittgenstein, translation, presentation and commentary: Dr. Abdul Razzaq Bannour, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1st edition, 2007 AD.
-Philosophical treatises by Al-Kindi, Al-Farabi, Ibn Baja, and Ibn Adi, verified and presented by: Dr. Abdul Rahman Badawi, Dar Al-Andalus, Beirut-Lebanon, Dr.
-Philosophy of Language: Sylvain Oro, Jacques Deschamps, and Jamal Kologli, translated by: Dr. Bassam Baraka, Arab Organization for Translation, Beirut, 1st edition, 2012 AD.
-Statistics of Sciences, Al-Farabi, corrected and exported by: Othman Muhammad Amin, Al-Saada Press, D. D., 1931 AD.
-Summary of Aristotle's book on the phrase, Ibn Rushd, investigation and commentary: Dr. Muhammad Salim Salem, Dar Al-Kutub - Egypt, Dr. I, 1978 AD.
-The book of civil politics, called the Principles of Existence, by Al-Farabi, verified by him, presented to him, and commented on by: Dr. Fawzi Mitri Najjar, Catholic Press, Beirut, D.T., D.T.
-The Book of Letters, Abu Nasr Al-Farabi, edited, presented and commented on by: Mohsen Mahdi, Dar Al-Mashreq, Beirut - Lebanon, 2nd edition, 1990 AD.
-The Book of Poetry, Aristotle, translated by: Ihsan Abbas, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, D. D., 1942 AD.
-The Logical Structure of the World and Pseudo-Problems in Philosophy, Rudolf Carnap, translated and presented by: Youssef Tebes, Arab Organization for Translation, Beirut-Lebanon, 1st edition, 2011 AD.
-The Sophist, Plato, edited and presented by: Auguste Deis, translated by: Father Fouad Jarji, Barbara, Syrian General Book Authority, Damascus, 2nd edition, 2014 AD.
Signs and Warnings, Abu Ali Ibn Sina, edited by: Dr. Suleiman Donia, Dar Al-Maaref - Cairo, 3rd edition, D.T. section One.